مشروع دستور دولة الخلافة
الجهاز الإداري

المادة 97 - سياسة إدارة المصالح والدوائر والإدارات تقوم على البساطة في النظام والإسراع في إنجاز الأعمال، والكفاية فيمن يتولون الإدارة.

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

إقرأ في هذا العدد

-نظرة على الصراع والأطماع الدولية في السودان.ص2
-العقل الذي صادَرته المناهج.....ص2
-أزمة ارتفاع معدلات الطلاق في مصر.....ص3
-من ذاكرة الثورة.....ص4
-القوانين غير قادرة على حماية النساء من العنف...ص4

الأحد1 رجب 1447هـ | الموافق لـ21 ديسمبر 2025 م | العدد572 الثمن 1000 مليم | ISBN 2643-2382

كلمة العدد

17 ديسمبر، وعِصيّ الديمقراطية في يومِ الزينةّ

ستظل مسوّدات صفحات التاريخ المفتوحة دوما، متاحة لكل من أراد أن يخطّ أو يسجل على وجهها ما شاء. إلا أن هذا التاريخ يركن في الزوايا المظلمة كل عمل عشوائي غير منضبط بما تفرضه أصول الحياة، فيطمس معظمه ولا يحفظ للإنسانية إلا الشواهد والمعالم التي ترشّد وعيها، وتدفعها نحو الاعتبار من الآلام التي تجرعتها والظلم الذي كابدته.

يوم زينة فرعون

لم يحفظ التاريخ لفرعون إصراره على أنه رب مصر الأعلى، وأن على أهل مصر أن يسلموا له بربوبيته عليهم، وأن الرشد في اتباع ما يراه لهم فرعونهم هذا، بل ركن كل ذلك على هامش أحداثه. ولم يحفظ كذلك في هذه الدعوى متابعة الناس له، وتماديهم على التسليم له بهذه السفاهة، وكونهم عتوا، وعاندوا ، لما جاءهم الهدى من ربهم، فخالفوا نبي الله، عليه السلام مع كل الحجج العظيمة، والخوارق التي أبهرت الأبصار وحيرت العقول. ولا كان لقتل الولدان، على فظاعة الجريمة، منبها لعقولهم لإدراك الحقائق. إلا أن هذا التاريخ كشف للأجيال المتعاقبة زيف ادعاء فرعون، وجعل من يوم الزينة الذي أراده أن يكون شاهدا، موعدا لهزيمته، وأثبت أن الباطل لا ينقلب حقا ولو حُشدت له الجموع. فعِصيّ السحرة وحبالهم التي طالما خدعت الأبصار، وأسدلت على العقول التي تأبى أن تدرك الحقائق، حجبا من الضلال، تهاوت أمام أمر الله سبحانه وتعالى، وأن الباطل لا يعلو بكثرة، ولا يزهو بالصخب والضوضاء، فالحق تباركت أسماؤه يقول في كتابه العزيز: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الأنعام: 116.

يوم زينة 17 ديسمبر

وكأن التاريخ لم يكشف بعد قوانينه وسننه، فقد حلت الذكرى الخامسة عشر للثورة في تونس، ومعارضة السلطة تترقب يوم زينة السابع عشر من هذا الشهر، وهي تمني النفس أن لا تكون الحشود يومها عديدة، لإثبات سلامة موقفها من سلطة 25 جويلية، وأن مقاربتها السياسية وتصوراتها لواقع البلاد وأهلها، ومبادئها واستراتيجياتها هي الكفيلة بعلاج ما أفسدتهّ السلطة . وغصبا عن إرادة التاريخ لم تجد السلطة أي حرج، وقد سخرت عُمدها ومُعتمديها، وكل جهودها للزج بالناس إلى الساحات العامة في " يوم الزينة " لتثبت، بجلب أجساد هدّها بؤس الأيام والسنين التي راكمتها سياسات لم ترع فيهم إلا ولا ذمة. فجاءت اليوم تشهد التاريخ، أن التونسيين سعداء بسلطانهم القائم على رؤوسهم، وأنهم جاؤوا - يوجهون صفعة للمتآمرين !!- ولعل أعظم الافتراءات على هذا التاريخ تحميله مسئولية الشهادة على تاريخيّة هذا اليوم، وأن الناس هم من يخططون فصوله وعناوينه، وهم الذين لم يكفوا يوما عن السعي لتغيير حالهم وإصرارهم على التخلص من كل ما يمت لهذا الواقع بصلة.

توظيف الحشود الشعبية لا يغير الحقائق

هكذا تثبت الأيام أن دولة الحداثة سواء ادعى فيها فرعون الربوبية، أو قامت فيها مقامه سلطة تشرع من دون الله، وإن ادعت النطق باسم الشعب، وسواء كانت تتخذ من عصيّ السحرة قبل إسلامهم ومن حبالهم أدوات تضليل، أو استعاضت عنها بعصي الديمقراطية وحلولها الوضعية، فإن كل ذلك لا يغير من الحقيقة شيئا، ولو حشدت السلطة كل من كان تحت سلطانها من جماهير الناس. إذ لا يقاس نجاحها بقدرتها على تجميع الناس ودفعهم للهتاف لها. وستظل هزيمة فرعون أمام قوة الحق وزوال سلطانه الباطل شاهدا على حتمية التغيير الجذري وإن تلفع هذا الطرف أو ذاك بهوجة جماهيرية، ولا يحتاج الأمر إلا ثبات حاملي الدعوة مثل ثبات نبي الله موسى عليه السلام، واقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام في صبرهم على الحق وعدم المساومة عليه.

استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025
الدوافع والتوجهات والمآلات

تمثل استراتيجية الأمن القومي الأمريكية وثيقة توجيهية عليا يصدرها الرئيس وفق التزام إجرائي نصّ عليه قانون جولد ووتر-نيكولز لعام 1986، دون أن تكون مُلزمة قانونياً أو ذات أثر تشريعي مباشر، إذ لا تُنشئ حقوقاً أو واجبات قابلة للنفاذ أمام القضاء. ومع ذلك، تكتسب الوثيقة وزناً سياسياً كبيراً باعتبارها التعبير الأكثر رسمية عن عقيدة الرئيس في الأمن القومي والسياسة الخارجية، وتعمل كإطار استراتيجي يوجّه سياسات وزارات الدفاع والخارجية والأجهزة الاستخباراتية، كما تُستخدم في إدارة العلاقة مع الكونغرس وتبرير الموازنات الدفاعية، وفي إرسال رسائل سياسية واضحة للحلفاء والخصوم حول أولويات أمريكا واتجاهاتها الكبرى. وبذلك تجمع الوثيقة بين طابع قانوني شكلي وطابع سياسي موضوعي يجعلها أحد أهم أدوات صناعة القرار الاستراتيجي في أمريكا.

أبرز ما جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025

في تغيير جذري عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2022 التي دعت إلى تعزيز الديمقراطية في ظل النظام العالمي الحالي، نشرت إدارة ترامب، أمس الجمعة، استراتيجية جديدة شددت على مبدأ عدم التدخل ووضع "أمريكا أولا".

إعلان أمريكا تحولاً استراتيجياً كبيراً في سياستها الخارجية، ينطلق من إدراك أن زمن القيادة العالمية المنفردة قد ولى، لتحل محله أولوية حماية الداخل الأمريكي وتقليل الالتزامات العسكرية العالمية. وتعتمد هذه الرؤية الجديدة على مبدأ إلزام الحلفاء بتحمل نصيب أكبر من تكاليف أمنهم، مع تحول الجيش الأمريكي إلى قوة أقل انتشاراً وأكثر تكنولوجية، تعتمد على الردع عبر القوة الجوية والصاروخية بدلاً من الجيوش البرية التقليدية، وتقلل من الانخراط في الحروب الخارجية المباشرة. وتركز هذه السياسة على أمريكا اللاتينية والحدود الجنوبية كأولوية كبرى، في إطار مواجهة تهديدات مباشرة مثل الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

في مواجهة التهديدات الأساسية، تتبنى أمريكا سياسات إقليمية متمايزة ترتكز على تقليل الدور المباشر. ففي مواجهة الصين كمنافس رئيسي، تعتمد استراتيجية الردع الاقتصادي والعسكري حول تايوان مع تجنب الحرب المباشرة، مطالبة حلفاء مثل اليابان وكوريا بتحمّل المزيد. وفي أوروبا، التي ترى أنها مهددة بـ"انهيار حضاري"، ترفض واشنطن أي توسع للناتو وتطالب الأوروبيين بحماية أنفسهم. أما في الشرق الأوسط، فتحافظ على دعم محدود لاستقرار الملاحة واحتواء إيران، مع تفادي حروب جديدة وإلقاء المسؤولية على الشركاء المحليين. ويعكس هذا كله تركيزاً داخلياً عميقاً على إعادة بناء الصناعة، وتشديد أمن الحدود، والحد من الاعتماد على سلاسل التوريد الأجنبية - لا سيما الصينية - باعتبارٍ أن الأمن الاقتصادي أصبح مساوياً في أولويته للأمن القومي التقليدي.

وبذلك تجمع الاستراتيجية بين الحفاظ على القيادة الأمريكية للنظام الدولي، وإعادة تشكيل أولوياتها وفق معادلة قوة عالمية تريد أن تبقى قوية، لكن بتكلفة أقل وتدخل أقل وحلفاء أقوى (ومستقلين).

لماذا أمريكا أولا؟

توجّه إدارة ترامب نحو "أمريكا أولاً" ليس ناتجاً عن دافع واحد، بل هو حصيلة تفاعل أربعة مستويات: فكرة قومية انعزالية تعود إلى مبدأ مونرو، وحسابات اقتصادية تتعلق بتراجع الصناعة والعجز التجاري، وضغوط مجتمعية ناتجة عن الخوف من التهميش والهجرة، وسياقات سياسية تهدف إلى تعبئة القاعدة الانتخابية، وإعادة تعريف دور أمريكا عالمياً. وبهذا، فإن "أمريكا أولاً" تُعد عقيدة متعددة المصادر تجمع بين الفكر القومي والاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تعكس استراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد ترامب عودة واضحة إلى الأسس الفلسفية لمبدأ مونرو (1823)، من خلال إعطاء الأولوية للداخل الأمريكي وتقليص الالتزامات العسكرية والدبلوماسية الخارجية، واعتبار المشاركة الدولية عبئاً ينبغي الحد منه ما لم يُحقق منفعة مباشرة لأمريكا. وتحوّل الاستراتيجية مفهوم أمريكا أولاً إلى إطار مؤسسي أقرب إلى العزلة الانتقائية، حيث تتدخل أمريكا فقط عندما يتعلق الأمر بمصالح حيوية، بينما تبتعد عن لعب دور شرطي العالم أو حامل لواء الديمقراطية عالمياً، وهو ما يشكل امتدادا حديثاً لنهج مونرو في الانكفاء الاستراتيجي عن صراعات العالم القديم.

انعزالية انتقائية تجمع بين حماية المصالح الوطنية والاستبقاء على أدوات التعاون الدولي الأساسية ، مع دفع الحلفاء لتحمّل أعباء أكبر دون التفريط تماماً في أدوات الردع والحوكمة العالمية،

التتمة في الصفحة الثالثة

الأستاذ أمين محفوظ وخيار الدولة الديمقراطية

في لقاء إعلامي مع قناة الزيتونة، عبّر أستاذ القانون الدستوري أمين محفوظ عن موقف مؤيد لما يسميه الحكم المدني الديمقراطي القائم على فصل الدين عن السياسة، ورفض ربط الحكم بالدين أو توظيف الخطاب الديني في المجال السياسي والمدني. وانتقد شعارات من قبيل»نعطي الحكم لمن يخاف الله«، معتبرًا أن العلاقة مع الله مبنية على الحبّ لا على الخوف وهي مسألة شخصية، لا علاقة لها بالحكم ولا بالشأن العام، ودعا إلى إبعاد الدين عن السياسة والمعاملات المدنية، ورفض ما وصفه» بـالتجارة بالله وبالدين« وشدّد على أن معالجة مشاكل مثل التلوّث في قابس أو الفقر والجوع لا تكون بالشعارات الدينية، بل بالحلول العلمية والبرامج العملية الواضحة، من تصوّر للميزانية، وطرق التمويل، وتوجيه الضرائب. كما أكد أن الدين شأن شخصي بين الفرد وربه، ولا يحق للدولة التدخل فيه، مستنكرا إغلاق المطاعم في رمضان ومستشهدًا بمبدأ الحرية الفردية وحرية التجارة، ومقولة مونتسكيو» تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين «. وأكد على أن الدولة الديمقراطية ليست معادية للدين، بل على العكس، فقد مكّنت الديمقراطية - بحسب رأيه - المسلمين من ممارسة شعائرهم وبناء مساجدهم في أوروبا وأمريكا.

أولًا: الإسلام ليس مجرد علاقة فردية بين الفرد وربه:

إن ما يطرحه الأستاذ أمين محفوظ يقوم في جوهره على فرضية مركزية مفادها أن الدين هو علاقة بين المرء وربّه يقيمها متى أراد ويمتنع عنها متى أراد، فالدين في نظره شأن فردي روحي، لذلك يرى ضرورة فصل الدين عن السياسة ويعتبر أن أي محاولة لإقحام الدين في الشأن العام إنما هو متاجرة بالدين.

إن هذا القول مجانب لحقيقة الإسلام، فالإسلام هو الدين الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلّم، وينظم علاقة الإنسان بربه وتشمل العقائد والعبادات، وينظّم علاقة الإنسان بنفسه وتشمل المطعومات والملبوسات والأخلاق، كما ينظم علاقة الإنسان بالإنسان وتشمل المعاملات والعقوبات، والإسلام بهذا المعنى هو عقيدة شاملة تنبثق عنها أنظمة حكم واقتصاد واجتماع وعلاقات خارجية وسياسة تعليم، فهو إيديولوجيا شاملة، أي مبدأ أو بمعنى أدق هو عقيدة ينبثق عنها أحكامًا تنظم الفرد والمجتمع والدولة والعلاقات الدولية، والفرق بينها وبين الأيديولوجيات الوضعية (كالعلمانية)، ليس أن الإسلام «دين» وتلك «أيديولوجيات»، بل الفرق هو أن الإسلام أيديولوجية تستند إلى الوحي، في حين غيرها أيديولوجيات تستند إلى عقل الإنسان القاصر.

ومن هنا وجب التمييز بين موقف الدين الإسلامي من الدولة ومن السياسة، وبين موقف الأديان الأخرى، فالإسلام نظام شامل يتعلق بالحكم كما يتعلق بالعبادات، فهو لا يُفرّق بين العلاقات سواء أكانت فردية أو عامة، أم كانت تتعلق بالفرد أو بالدولة والمجتمع، فكل أفعال الناس في الدين الإسلامي يجب أنْ تكون منضبطة بأحكام الشرع الاسلامي،

التتمة في الصفحة الثانية

نظرة على الصراع والأطماع الدولية في السودان

شكلت اتفاقية سايكس بيكو السرية عام1912 خلال الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وفرنسا الأساس لرسم الحدود التي انبثقت عنها معظم الدول العربية لاحقا تحت نظامي الانتداب الفرنسي والبريطاني. هذه الاتفاقية هي مربط الفرس في تشرذم وانفصال بلاد المسلمين بعضها عن بعض بل حتى تقطيع أوصال البلد الواحد إلى عدة دويلات هزيلة.

هذه السردية هي مدخل لما يدور في بلاد المسلمين من العراق إلى الشام واليمن وليبيا إلى السودان الذي أصبح مسرحا للصراعات والنزاعات بين قوى دولية. ومنذ أن نال السودان استقلاله المزعوم من بريطانيا، أخذ منحى آخر نتيجة لما يزخر به من موارد وثروات سال لها لعاب قوى الشر، واحتاجت هذه القوى إلى أيدٍ قذرة تمكنها من نهب هذه الموارد والثروات.

بداية شرارة تفتيت السودان كانت مسرحا لها حيث بدأت قبل أشهر قليلة من استقلال السودان، تحديداً في 18 آب/أغسطس 1955 في مدينة توريت جنوب السودان، حيث تمردت قوات الكتيبة الاستوائية، وهي وحدة عسكرية في الجيش تم تجنيد أفرادها من الجنوب، تمردت على القيادة الشمالية في الخرطوم بقيادة قائد الفرقة الاستوائية ملازم أول ليناردو لوكيا، الذي يُعتبر القائد العسكري المباشر الذي قاد انتفاضة الكتيبة الاستوائية، والتي مثلت الشرارة الأولى للحرب الأهلية السودانية الأولى. وترجع أسباب التمرد المباشرة إلى تسليم السلطة من الإدارة البريطانية-المصرية للنخبة السياسية في الخرطوم.

في تلك الحقبة لم تظهر أمريكا كداعم مباشر أو طرف في تمرد توريت، حيث لم تكن قضية جنوب السودان أولوية بالنسبة لها. لكن أمريكا أصبحت طرفاً مهماً في الصراع لاحقاً، خاصةً مع تجدد الحرب الأهلية وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق في ثمانينات القرن الماضي (1983 م)؛ حيث قام قرنق بزيارات لأمريكا في إطار جولات دبلوماسية لكسب الدعم لحركته، وتلقى دعوات من شخصيات مثل رئيس أمريكا في حينه جيمي كارتر.

وفي عام 1989 وبوصول نظام الإنقاذ ذي التوجه الإسلامي إلى الحكم في السودان، وضعت أمريكا قضية جنوب السودان في سلم أولوياتها وغذت الصراع إلى أن وصل الحال بالأطراف المتحاربة مبلغا من الإنهاك والاستنزاف فكان خيار توقيع اتفاق سلام هو الأرجح والأسلم للطرفين، فكان توقيع اتفاق السلام بين نظام الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد لعبت أمريكا دوراً مهماً كعضو في الترويكا (أمريكا، بريطانيا، النرويج) التي رعت جهود إحلال السلام، وساهمت في التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل؛ اتفاقية نيفاشا عام 2005، والتي أدت في النهاية إلى انفصال جنوب السودان.

خطة أمريكا الخبيثة هذه، وبعد أن نفذتها في جنوب السودان جعلتها أساساً لتفتيت ما تبقى من السودان، فكان الدور على غرب السودان، إقليم دارفور الغني بالموارد والمعادن الطبيعية، وكذا الثروة الحيوانية والأراضي الزراعية الخصبة. كل هذا وغيره حرك أمريكا للإسراع في مخططها لفصل دارفور.

ولكي تستفرد بتلك الموارد حركت أداتها بنفس طريقة الجنوب؛ حيث تمردت قوات الدعم السريع على المؤسسة العسكرية وأعلنت الحرب التي قضت على الأخضر واليابس وكان ضحيتها الأبرياء وما أصابهم من قتل واغتصاب ونهب وخراب ودمار. بهذه الكيفية استخدمت أمريكا القوى العسكرية واستطاعت من خلالها أن تقلب الطاولة على عملاء بريطانيا، وهم المدنيون والحكومة المدنية. (التقى نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي السيد مالك عقار اليوم المبعوث البريطاني الخاص للسودان السفير ريتشارد كراودر، والذي تأتي زيارته للبلاد في إطار التفاكر حول الوضع السياسي والإنساني. وقال عقار إن زيارة المبعوث كان ينبغي لها أن تحمل تصور المملكة المتحدة لإنهاء الحرب بدلا من التعرف على رؤية حكومة السودان، مبينا أن الحكومة قدمت خارطة طريق لجميع المؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية لا سيما وأن جرائم المليشيا معروضة على كل شاشات العالم) (بورتسودان 2025/12/4 م)

من هنا يتضح أن بريطانيا خرجت من المشهد السوداني تماما، بينما أمريكا هي التي تصنع الأحداث وتحكم القبضة.. (في خطوة تعكس حراكاً في الجهود الدبلوماسية الأمريكية لإنهاء الحرب في السودان، أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اليوم اهتمامه الشخصي بقضية الحرب السودانية، مشدداً على أنه لن يرسل مندوبين للتفاوض، بل سيبذل جهوداً مباشرة لإنهاء الصراع. وجاء ذلك خلال تنوير إعلامي مشترك مع وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، بُثّ عبر القنوات الأمريكية الرئيسية مثل CNN وFox News. وظهر الرئيس ترامب رفقة روبيو في البيت الأبيض، حيث أعرب روبيو عن دعم كامل لموقف الرئيس، قائلاً: "الرئيس ترامب يهتم بهذه القضية شخصياً، ولا يرسل مندوبين لفعل ذلك... لأنه القائد الوحيد في العالم القادر على إنهاء الحرب". يأتي هذا الإعلان في سياق تصاعد الجهود الأمريكية للتدخل في النزاع السوداني الذي اندلع في نيسان/أبريل 2023 بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع، ما أسفر عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح أكثر من 12 مليون شخص، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة. وقد أعرب ترامب عن التزامه الشخصي بعد طلب مباشر من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال زيارته لواشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حيث قال ترامب في تصريح سابق: "كان الأمر مجنوناً وخارجاً عن السيطرة، لكنني سأبدأ العمل على السودان الآن") (السوداني)

أمريكا ستشرف على إيقاف الحرب ولكن لا يكون ذلك إلا بنضوج الطبخة وهي في طور النضوج أو بالكاد قد وصلت فعلا بفرض قوات الدعم السريع على كامل إقليم دارفور.

فيا أهل السودان: لماذا نسمح بسايكس بيكو جديد؟ وهل يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين؟! كيف لمن كان سببا في دمار بلادنا لعقود أن يكون بلسماً شافيا لعلاقتنا وأمراضنا، فحري بنا أن نقف في وجهه ونقول لا وألف لا، بل ونقلب الطاولة على رؤوس كل من يطمع في نهب مواردنا وتقطيع بلادنا، ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام راشد ترتعد منه الخصوم، ولا يوجد دولة سوى دولة الخلافة الراشدة أهل لذلك.

كتبه أ. عبد السلام إسحاق

العقل الذي صادرته المناهج

كيف تحولت مؤسساتنا التعليمية إلى أداة لإطفاء التفكير لا إشعاله؟

هل خطر ببالك يوماً أن المؤسسات التعليمية حولنا قد لا تكون موجودة لتوسيع الفكر، بل لتطويعه وحصره داخل إطار ضيق لا يسمح له إلا أن يتحرك في حدود رسمها غيره؟

إنك حين تتأمل واقع الجامعات والمدارس في بلادنا تجد شيئاً غريباً:

منظومة كاملة تبدو في ظاهرها كأنها تبني الإنسان، لكنها في حقيقتها ترسم له سقفاً منخفضاً لا يتجاوز دوره فيه أن يكون متلقياً مطيعاً لا مفكراً حراً. الدكتور الجامعي نفسه كثيراً ما يُلزَم بالسير في منهج محدد لا يحيد عنه، والمدرس في المدرسة يجري على خطة مرسومة لا يملك تغييرها، بل حتى المشاريع التي تُمنح للطلاب لا تقيس قدرتهم على التفكير بقدر ما تقيس مدى التزامهم بالنموذج الموضوع لهم. والعجيب أن هذه المنظومة نفسها حين تلمح بارقة عبقرية لدى أحد الطلاب تسعى فوراً لتصديرها للخارج حيث تستفيد منها الدول المستعمِرة، بينما تلقي بالآخرين إلى أنهم "غير مجتهدين بما يكفي"، وكأن فطرة الإنسان لا تنمو إلا داخل صندوق من المعايير الجاهزة.

ومع ذلك، حين ننظر بصدق إلى ما نعيشه اليوم، نفهم أن الأمر ليس مجرد نقد عابر للتعليم، بل انعكاس لأزمة أعمق في المجتمع كله. إن الضيق الذي يشعر به الطالب، وصوت المعلّم المكبوت، والمفكر الذي يجد نفسه محاصراً بين روتين إداري وتوجّه رسمي، كلها ليست مشاهد منفصلة، بل مظهر واحد لفقدان الثقة في عقل الإنسان وقدرته على التفكير الحر. لذلك لا عجب أن نرى شباباً فقدوا الحافز، وآخرين يخلطون بين قيمة العلم في ذاته وبين معركة "الدرجات والشهادات". بل من العجيب أن كثيراً من الناس بات يظن أن الزمن الذهبي للإسلام كان صفحة جميلة وأغلقت، وأن التفكير في بعث الحياة الإسلامية ضرب من الخيال. هذه الفجوة بين ما نعيشه وما ينبغي أن نعيشه تصنع ذلك الانكسار الداخلي: إحساس بالحقيقة يقابله شعور بالعجز عن الحركة.

وحين نعيد النظر في تاريخ العلماء المسلمين، نرى المشهد على النقيض تماماً. فطالب العلم عند المسلمين الأوائل كان يبدأ مساره من قواعد شرعية واضحة، ينطلق منها بصدق وسؤال وتفكير، ثم يعرض نتاجه على أهل العلم المتخصصين لا على نموذج جامد. فإذا صحّ منهجه تبنته الأمة، واستفادت منه الدولة، ودخل مباشرة إلى حيّز التطبيق. هكذا ظهر الشافعي الذي وضع أصول علم كامل وهو شاب، والنووي الذي ملأ الدنيا علماً رغم عمره القصير، وابن حجر وابن تيمية اللذان خاضا الحوار والنقد والمراجعة دون خوف من سلطة علمية أو سياسية. إنهم نماذج تقول لك إن الإسلام لم يكن يوماً عائقاً أمام العلم، بل محرّكا له، لأنه قدّم رؤية ثابتة للحق، ومعياراً واضحاً للصدق، ومنهجاً لا يتلون بتغيّر المناخ السياسي ولا بإملاءات المؤسسة.

وأجمل ما في هذا الإدراك الجديد أنك تستطيع من اللحظة التي تغلق فيها هذا التعليق أن تخطو خطوة عملية صغيرة تعيد ترتيب علاقتك بالعلم. أن تقارن مثلاً بين درسٍ تعلّمته في المدرسة كحفظ جامد وبين كيف كان العلماء يختبرون المسائل بالبحث والنقاش. أو أن تقرأ صفحة من سيرة إمام عاش حراً بعلمه لتعرف أن المشكلة ليست في العقل العربي، بل في القوالب التي فُرضت عليه. وحين ترى هذا الفارق ستدرك أن السؤال الحقيقي ليس: لماذا لا نتقدّم؟ بل: كيف قبلنا أن نعيش في منظومة تعليمية تشبه القيد أكثر مما تُشبه الباب؟

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾

عبد الهادي عبد الله

تتمة :الأستاذ أمين محفوظ وخيار الدولة الديمقراطية

فهو لا يُفرّق بين العلاقات سواء أكانت فردية أو عامة، أم كانت تتعلق بالفرد أو بالدولة والمجتمع، فكل أفعال الناس في الدين الإسلامي يجب أنْ تكون منضبطة بأحكام الشرع الإسلامي، فلا فرق بين العبادات والمعاملات، ولا بين الأحوال الشخصية والأحوال الدولية، فالإسلام يُعالج كل ما يصدر عن البشر من أفعال، سواء أكانت تتعلق بالحكم أو الاقتصاد أو السياسة أو العبادات أو التعليم أو البينات أو العقوبات أو أي شيء آخر قد يتطلب نظاماً يُعالجه، فالإسلام نظام شامل لكل شيء ولكل زمان ولكل مكان.

ولعلّ الخطأ الذي وقع فيه الأستاذ أمين محفوظ أنّه قاس الدين الإسلامي على الدين النصراني، فخرج بهذه المغالطة الفادحة (الدين مسألة شخصية، لا علاقة له بالحكم، لذلك يجب فصله عن السياسة)، وللتوضيح أكثر فإن النصرانية، تاريخياً، لم تتضمن نظام حكم ولا شريعة تنظم الحياة العامة، الأمر الذي أفضى إلى تحكّم الكنيسة ورجال الدين في السياسة، وظهور الحكم الثيوقراطي القائم على استبداد رجال الدين وتحالفهم مع الملوك والإقطاعيين، لذلك ثارت عليهم الشعوب الأوروبية وفصلت الدين عن الحياة. إذن فصل الدين عن السياسة جاء نتيجة ثورة الشعوب الأوروبية على استبداد الكنيسة والملوك الذين استغلوا الدين لتبرير الظلم بنظرية الحق الإلهي.

أما الإسلام، فهو عقيدة وشريعة تنظّم جميع نواحي الحياة، ولا يعرف نظام الكهنوت، ولا يحتكر فيه أحد الفهم أو التشريع. فلا رجال دين في الاسلام، والمجتهدون في الإسلام ليسوا مشرّعين، بل مستنبطين للأحكام من نصوص الوحي. والدولة في الإسلام ليست دولة دينية بالمعنى الكنسي، بل دولة بشرية تحكم بشرع الله، وتقوم بوظيفة تنفيذية لرعاية شؤون الناس وفق أحكام الإسلام، ورئيس الدولة (الخليفة) يصل إلى الحكم برضا واختيار الأمة، وليس له حصانة، بل يُحاسب على أساس الإسلام، وإن فعل ما يستحق العزل يُعزل عبر محكمة المظالم. فهل يُترك هذا النظام المتكامل ليُستنسخ نموذج غربي نشأ لمعالجة مشكلة لم يعرفها الإسلام أصلاً؟

ثانيا: الديمقراطية فاشلة ومنحازة

ويرى الأستاذ أمين محفوظ أن الدولة الديمقراطية ليست معادية للدين، بل على العكس، فقد مكّنت الديمقراطية – بحسب رأيه – المسلمين من ممارسة شعائرهم وبناء مساجدهم في أوروبا وأمريكا،ويرى أيضا أن الدولة الديمقراطية الحديثة هي الإطار الأمثل لتنظيم الشأن العام وحلّ المشكلات وتوفير مساحة للعيش المشترك دون الانحياز لفئة دون أخرى. غير أن هذه الأطروحة، رغم شيوعها، تقوم على وصف مضلل لحقيقة الديمقراطية.

فالديمقراطية تجعل الحاكمية للبشر دون الله، والسيادة للشعب بوصفه مصدر السلطات، وتقصي الإسلام عن الحكم والتشريع، وتحصره في نطاق الشعائر والأخلاق الفردية. وبذلك فهي اختيار أيديولوجي واضح يتناقض جذرياً مع الإسلام الذي يجعل السيادة للشرع، ويخضع الحكم والتشريع لأحكام الوحي.

أما الزعم أن العلمانية على مسافة واحدة من الجميع، فهذا غير صحيح، فالدولة الديمقراطية في الغرب مثلا لم تقف على مسافة واحدة من الأديان ، وهذا ظاهر في اعتمادها على المعرفات التاريخية والثقافية والدينية في تحديد الدولة القومية، ولذلك يكثر الغربيون من القول بأن دولهم دول نصرانية، ولا يخفى ما تلاقيه الكنائس التقليدية من دعم الحكومات بينما لا تجد الكنائس الأخرى ولا الأديان الأخرى مثل هذا الدعم. وأما ظلمها للأديان فإنها فرضت على المجموعات الدينية أن تقبل بالدستور والنظام الديمقراطي العلماني من أجل الاعتراف بها رسمياً بوصفها مؤسسات دينية، ولكن هذا الشرط يتناقض في كثير من الأحيان مع العقائد الدينية حتى عند النصارى، فالحرية الشخصية لا تقول بها النصرانية ولا اليهودية لأن كلتا الديانتين تحرِّمان الزنا على سبيل المثال. وأما الإسلام فإنه يشكل تحدياً متميزاً للدولة العلمانية لا تستطيع حله، لأنه يعتبر ديناً من ناحية روحية، ولكنه نظام حياة من ناحية عقدية وتشريعية. فإذا رفضته الدولة العلمانية فقد رفضت ديناً ومنعته، وإذا قبلت به تحت شروطها فقد غيرته وحولته وأخرجت أهله عن دينهم.

ولذلك فإن الدولة العلمانية في الغرب في حيرة من أمرها، وتفرض على المسلمين كي تقبل بهم التنازل عن أمور أساسية من أمور دينهم لتجعل دينهم كسائر الأديان، وهذا ولا شك يتناقض مع حرية العقيدة المدعاة، وهو ظلم عظيم. أما الإسلام متمثلا في دولته، دولة الخلافة فإنها تستوعب الأديان كلها دون إشكالية لأنها تجعل للأديان خصوصية قانونية في المجالات الدينية وتتيح لأتباع الأديان المختلفة مساحة واسعة لممارسة دينهم والعيش بمقتضى عقائدهم ولا تفرض على أتباع الأديان الأخرى الإيمان بدستور الدولة والموافقة الفكرية عليه، بل تكتفي منهم بعدم الخروج على الدولة، والخضوع للنظام العام.

خاتمة :

إن إقصاء الإسلام عن المجال السياسي والتشريعي في الدول ذات الأغلبية المسلمة يعدّ ممارسة ممنهجة لهيمنة أقليات علمانية تتحكم في السلطة وتفرض نموذجًا فكريًا وسياسيًا لا يعكس قناعات أهل البلد. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا يُمنع الإسلام أصلا من أن يُطبَّق كنظام حياة وبديل حضاري حتى يُحاسَب؟ فقد أقصي الإسلام من المجال العام منذ هدم الخلافة الاسلامية، ثم حُوسب على غيابه، بينما ثركت النظم الوضعية تحكم وتفشل ثم يُعاد تدويرها تحت مسميات جديدة.

وإن قياس الإسلام على التجربة النصرانية الأوروبية قياس فاسد، لأن الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة شامل، لا يعرف الكهنوت ولا الاستبداد الديني الذي ثارت عليه أوروبا. وبناءً عليه، فإن تصوير الديمقراطية بوصفها الحل الأمثل لمجتمعات بلاد المسلمين، وتقديمها كبديل طبيعي للإسلام في الحكم، إنما يخفي إشكالية جوهرية تتعلق بالسيادة والتشريع والهوية الحضارية، ويطرح نموذجًا وافدًا لمعالجة مشكلة لم يعرفها الإسلام أصلًا، بينما يمتلك في ذاته نظامًا متكاملًا لتنظيم شؤون الفرد والمجتمع والدولة.

الدكتور الاسعد العجيلي

تتمة: استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025 الدوافع والتوجهات والمآلات

ودون الانزلاق مجدداً إلى دور شرطي العالم الشامل، يعني سياسة خارجية لا ترفض العالم بقدر ما تعيد حساب مصالحها وفق منطق المصالح المباشرة، مع ميل للحذر من الالتزامات طويلة المدى.

توجهات ترامب ليست استثناءً

لا يمثّل توجه إدارة ترامب انحرافاً كاملاً عن المسار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية، بل هو تشدد جذري داخل خط عام ثابت يقوم على مبدأ أولوية المصلحة القومية. فقد حافظت أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية على عقيدة راسخة تتمثل في أربعة مبادئ دائمة: القيادة العالمية باعتبارها "الدولة الضرورية" لضبط النظام الدولي، ومنع ظهور قوة منافسة مهيمنة في المناطق الحساسة (أوروبا، شرق آسيا، الشرق الأوسط)، وتوسيع النفوذ الاقتصادي الأمريكي وحماية التجارة العالمية، وإدارة شبكة تحالفات واسعة (الناتو، آسيا، الشرق الأوسط) بمنطق الحماية مقابل النفوذ. هذه المبادئ ظلت أساسية عبر إدارات متعاقبة من ترومان إلى أوباما، ما يؤكد وجود إطار استراتيجي ثابت.

غير أن الأسلوب الذي انتهجه ترامب ودرجة تطبيقه جعلا هذا التوجه يبدو كأنه انقلاب على التقاليد الأمريكية، رغم كونه في الجوهر امتداداً صلباً لاتجاهات قائمة. فالتغيير الحقيقي تمثل أولاً في تحول شعار حماية الداخل من مبدأ ضمني إلى قاعدة صدامية في كل الملفات، عبر خروج صريح من اتفاقيات دولية كباريس والشراكة عبر المحيط الهادئ، وضغط مالي مباشر على الحلفاء، وحرب تجارية معلنة مع الصين، وتخفيض الالتزامات العسكرية الخارجية. وثانياً، تبنى ترامب منطق ثنائية العلاقات بدل التعددية الدولية، معتبراً العالم ساحة للصفقات وليس شراكة مؤسساتية، وشكّك بشكل غير مسبوق في قيمة التحالفات التاريخية التي اعتبرها سابقوه الذراع الطويلة لأمريكا، ووصفها بـالصفقات غير العادلة. كما رفع سقف القومية الاقتصادية من فكرة محدودة إلى استراتيجية شاملة عبر الرسوم الجمركية وحملات إعادة التصنيع إلى الداخل واستهداف سلاسل الإمداد العالمية.

ومع ذلك، تظل سياسة ترامب استمراراً للخط العام العميق، فهي تندرج ضمن توجهات أمريكية راسخة: تقليل التورط في حروب خارجية (كما بدأ مع أوباما)، والتركيز على المنافسة الاستراتيجية مع الصين (التي تم التخطيط لها منذ بوش الابن)، وحماية الطبقة المتضررة من العولمة (هاجس داخلي منذ التسعينات)، وطلب تقاسم الأعباء من الحلفاء (فكرة تكررت منذ نيكسون). إذن، لم يغيّر ترامب الأهداف الاستراتيجية العميقة لأمريكا، بل غيّر وسائلها ودرجة حدّتها، محوّلا القيادة الجماعية إلى قيادة صفقاتية، والتحالفات التقليدية إلى تحالفات مشروطة بشروط مالية صارمة، والعولمة المنفتحة إلى قومية اقتصادية هجومية. لذا، فهو ليس انحرافاً، بل عودة حادة إلى جذور الانعزالية.

ختاماً، إن اختيار العزلة والانكفاء يعني عجز أمريكا ومن ورائها النظام الرأسمالي عن قيادة العالم. فبعد سقوط الشيوعية فإن نهاية الرأسمالية كمبدأ كوني صارت وشيكة جراء نزعتها الفردانية الأنانية وما جرّته على البشرية من دمار وحروب عالمية وانسلاخ عن الفطرة السليمة.

يبقى الإسلام هو المبدأ الوحيد الصالح للبشرية، لأنه دين الله الموافق لفطرة الإنسان وكذلك لأن تبليغ الرسالة إلى العالم ودعوة الناس كافّة إليه هي فريضة واجبة على أفراد المسلمين وعلى أمّتهم والقضية الأولى لدولتهم فهي ليست اختيارا سياسيا أو تمشيا مصلحيا. وكما قاد الإسلام العالم لأكثر من عشرة قرون سطع فيها نور العدل والإحسان، فإنّ عودته أكيدة ووشيكة ودولته قائمة قريبا لتحمل لواء الحقّ والرحمة للبشرية قاطبة.

بقلم: الأستاذ ياسين بن يحيى

لماذا تجاهر أمريكا في عدائها للمسلمين وتستفز مشاعرهم؟

هل لأنها لا تأبه بردة فعل المسلمين وغضبهم؟ أم أنها مرحلة من الطغيان والعلو في الأرض؟ أم أن هناك أسباباً إضافية دفعت أمريكا إلى الوقوف الصريح والواضح مع كيان يهود في جرائمه المباشرة، وتوفيرها لكافة أشكال الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي؟

إن الناظر إلى واقع السياسة الأمريكية يدرك أنها في مرحلة الانحطاط والانهيار، وأنها انتقلت من مرحلة الهجوم والتوسع إلى مرحلة الدفاع والانحسار. فأمريكا قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 كانت تستجمع قواها لإدارة صراعها مع الصين وروسيا، وهي تتحامل على أزماتها الداخلية من الانقسام غير المسبوق بين الشعب الأمريكي، ومن أزمات اقتصادية وأخلاقية وغيرها من الأزمات التي تفتك بها من الداخل... فجاءت شرارة طوفان الأقصى لتهدد وجود القاعدة العسكرية المتقدمة لأمريكا في قلب بلاد المسلمين المتمثلة في كيان يهود والتي تضمن لها أيضاً استمرار شطر بلاد المسلمين إلى قسمين منفصلين؛ فكانت عملية طوفان الأقصى هزيمةً جديدة تضاف إلى سلسلة من الهزائم والانكسارات التي لحقت بأمريكا خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين.

فقد سبقت هذه الضربةَ الموجعة الهزيمةُ العسكرية التاريخية في أفغانستان والتي خرجت منها بعد احتلال فاشلٍ لمدة 20 عاماً، سبقها فشل في تقدير غضب المسلمين، ومقدرة عملائها من الحكام في السيطرة على الشعوب، فثارت الشعوب على أنظمتها العميلة وكادت أن تفقد سيطرتها على البلاد الإسلامية، سبقتها أزمة مالية عالمية كادت أن تودي بالاقتصاد الأمريكي، سبقتها خسائر كبيرة في حرب العراق وأفغانستان. وفوق كل هذه الأزمات، أزمة فكرية تتمثل بسقوط مبدئها الرأسمالي الذي خرجت به إلى العالم والذي يعتبر الركيزة الأساسية في سيطرتها على العالم.

كل هذه الضربات القاسية والمتقاربة كان لها دور في وصول أمريكا إلى حالة هستيرية عنوانها العريض "لا أقنعة بعد اليوم فالوقت لا يحتمل التنكر والمخادعة".

إن أمريكا في واقعها تخوض سباقاً مع الزمن للحفاظ على مكانتها الدولية، وهي تعلم علم اليقين أن استمرارها ليس سببه نجاح سياسييها وإنما فشل أعدائها وخصومها الذين يعانون ما تعاني أمريكا من أزمات وزيادة عليها، وأن الخطر المرتقب والحقيقي على مكانتها الدولية هم المسلمون إن حملوا مبدأهم وجسدوه في دولة خلافة جديدة. وهي تعلم أن رصيد حكامها العملاء يوشك على الانتهاء، وأن ربيعاً حقيقياً قادماً يوشك أن يُسقط الأنظمة العميلة لها.

فالصدام مع المسلمين قادم لا محالة؛ فلماذا تتكلف وتبذل الجهد في خداع المسلمين وتضيع الوقت الذي بدأ ينفد، وهي ترى أن الوعي في الشعوب الإسلامية في ارتفاع ملحوظ، وأن عملية الخداع باتت تحتاج إلى وقت وجهد أكبر!

فيا أمة الإسلام والمسلمين، يا ربع سكان العالم، هذه أمريكا رأس الشر أدركت خطر زوالها على أيديكم، وقد حان الوقت لجعل مخاوفِها حقيقة لا ظناً. ولا حل إلا بكسر حدود سايكس بيكو وإسقاط حكامها العملاء، ورص الصفوف خلف خليفة واحد في دولة واحدة؛ خلافة ثانية على منهاج النبوة، حينها ستنكفئ أمريكا إلى ما وراء المحيط، وتعود إلى حجمها الطبيعي، دون مجلس أمن وفيتو وصندوق نقد وأمم متحدة...

[إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ]

بقلم: أ. حسين الفاروق

أزمة ارتفاع معدلات الطلاق في مصر

جذورها الحقيقية وأسبابها وغياب الإسلام وحلوله

خلال سنوات قليلة، قفزت معدلات الطلاق في مصر إلى مستوى غير مسبوق، حتى تجاوزت 273 ألف حالة في عام 2024. هذه ليست مجرد أرقام، بل صرخات لبيوت انهارت، وأطفال تشتتوا، وزوجين دخلا الحياة الزوجية بحثاً عن السكينة فإذا بهما يجدان القلق والمشكلات.

ورغم آلاف الحملات، والدورات، والبرامج الإعلامية، فإن الظاهرة تزداد؛ ما يعني أن المشكلة ليست في الإرشاد اللفظي، بل في منظومة كاملة خرجت عن طريق الإسلام وذهبت بالمجتمع إلى مسارات خطيرة.

لماذا يحدث هذا الانهيار الأسري؟

تتفجر الأزمة من عدة أسباب متشابكة، لكن أخطرها ما يلي:

1- ضغوط اقتصادية تخنق البيوت

أصبحت المعيشة عبئاً لا يحتمل؛ أسعار ترتفع، دخول تتراجع، بطالة تتسع، ديون تزداد، شقق لا تُطاق أسعارها. ومن الطبيعي أن يتحول البيت إلى ساحة توتر؛ فالزوج يشعر بالعجز، والزوجة تشعر بعدم الأمان، فتبدأ شرارة الخلاف.

2- إعلام يهدم القيم

قدم الإعلام في السنوات الأخيرة المرأةَ في صورة "المتمردة على الزوج"، "القادرة على الاستغناء عنه"، "من حقها أن تفعل ما تشاء"، بينما يُظهر الرجلَ دائماً ظالماً، جاهلاً، قاسياً، لا يستحق الاحترام.

هذا الخطاب المستمر زرع في نفوس كثير من النساء جرأة على الزوج داخل البيت، بينما في المقابل لا تجرؤ المرأة على مخالفة مديرها في العمل، ولا الاعتراض على ظلم المؤسسة التي تعمل فيها.

أصبح الزوج الحلقة الأضعف في نظر الإعلام، والبيت ساحة تمرد، بينما الخارج هو مكان "الانضباط والطاعة"!

3- الاختلاط المفرط وما يغرسه من فتن

بيئات العمل المختلطة التي تُفرض على الرجال والنساء تفتح أبواباً من الشر لا تُغلق. تبدأ القصة بمزاح، أو اهتمام، أو حديث جانبي، ثم إعجاب، ثم انزلاق تدريجي، ثم خيانة، وفي النهاية تدخل الأسرة في طريق واحد: الطلاق.

الإسلام لم يُحرم الاختلاط عبثاً، بل لأنه يعلم طبيعة النفس البشرية، وما قد ينشأ عنها إن تُركت بلا ضوابط.

4- قوانين وضعية تفكك الأسرة بدل أن تحفظها

القوانين الحالية جعلت الطلاق سلاحاً في يد كل طرف، وزرعت العناد مكان الرحمة. منظومة الأحوال الشخصية القائمة لا تستند إلى الإسلام، بل إلى تشريعات غربية، فكانت النتيجة مزيداً من النزاعات، وأزمات الحضانة والنفقة والرؤية، وصراعاً طويلاً في المحاكم.

5- تغير القيم وضياع فهم الزواج بوصفه "ميثاقاً غليظاً"

الإسلام وصف الزواج بالميثاق الغليظ؛ أي أنه عهد ثقيل، لا يجب نقضه إلا لأسباب حقيقية، لكن الإعلام والثقافة الحديثة جعلته علاقة خفيفة يمكن إنهاؤها لأي خلاف بسيط.

كيف ينظر الإسلام إلى الأسرة؟

الإسلام ليس مجرد مواعظ، بل هو نظام حياة كامل يحمي الأسرة من جذور المعاناة. وحين نعرض رؤية الإسلام، فإننا لا نقدم أفكاراً نظرية، بل حلولاً عملية طبقتها الدولة الإسلامية قروناً فحفظت البيوت وأقامت مجتمعاً متماسكاً.

1- إعادة الاعتبار للزوجية بوصفها ميثاقاً لا علاقة عابرة

جعل الإسلام الزواج سكناً ورحمة، وجعل الطلاق آخر مرحلة بعد كل محاولات الإصلاح. هذا الفهم يضبط العلاقة ويمنع التهور والانفعالات المؤدية للطلاق.

2- ضبط العلاقة بين الرجل والمرأة

الرجل مسؤول عن الإنفاق والحماية والرعاية. والمرأة مسؤولة عن السكينة ورعاية البيت وشؤونه.

هذه الأدوار ليست ظلماً لأحد، بل توزيع إلهي يحقق الانسجام، ويمنع الصراعات التي نشأت بسبب "تشابه الأدوار" الذي فرضته الثقافة الرأسمالية.

3- منع الاختلاط الذي يفتح باب الفتنة

الإسلام لا يقبل اختلاطاً غير مبرر ولا منضبط يتيح النظر، والحديث، والمزاح، والتقارب العاطفي بين الرجال والنساء. فذلك هو بوابة كثير من الخيانات، وما يترتب عليها من طلاق وانهيار.

4- محاسبة الإعلام وإلزامه بخطاب إصلاحي

الدولة في الإسلام لا تسمح لإعلام يعبث بالعقول، أو يقدم صورة المرأة المتمردة، أو يشوه صورة الزوج، أو يبث مسلسلات الخيانة وكأنها أمر طبيعي، بل يلتزم الإعلام بإشاعة الفضيلة، وحماية الأسرة، وإظهار قدسية العلاقة الزوجية.

5- إقامة نظام قضائي شرعي يعالج الخلاف بعدل ورحمة

أحكام الإسلام تقوم على الإصلاح، والتحكيم، والصلح، وتضع الطلاق في أضيق دائرة. وحين يكون القضاء شرعياً، تختفي المكايدة، وتنتهي معظم النزاعات قبل أن تصل للمحاكم.

6- معالجة الأسباب الاقتصادية من جذورها

يضمن الإسلام حياة كريمة بمعالجات اقتصادية جذرية؛ فيمنع الربا والاحتكار، ويضمن الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع؛ فيضمن للفرد أن يصل إلى حد الكفاية في المأكل والملبس والمسكن، ويضمن للفرد في المجتمع الأمن والتعليم والرعاية الصحية على أعلى مستوى وبالمجان، ويضمن الكماليات حسب القدرة، ويمنع الإسلام تسليم موارد البلاد لشركات الغرب ومؤسساته الرأسمالية ويوجه عائداتها لرعاية شؤون الناس رعاية حقيقية، ما يؤدي للقضاء على الفقر، وحين يزول الفقر، يزول جزء كبير من مشاكل البيوت.

ما الذي يجب القيام به اليوم؟

1- تصحيح المفاهيم التي زرعها الإعلام

يجب أن يدرك الناس أن جرأة المرأة على زوجها ليست قوة، بل طريق إلى انهيار البيت. وخجلها من مديرها في العمل وتزينها أمامه وتلطفها في الحديث معه وخروجها عن فطرتها ليس تحرراً، بل عبودية للبيئة المادية. فالاختلاط ليس "تطوراً"، بل هو فتنة تهدد مستقبل الأسرة.

2- إعادة بناء الوعي على أساس الإسلام

لا بد أن يعرف كل زوجين واجباتهما قبل حقوقهما. وأن الزواج صبر ومودة ورحمة، وليس صراعاً على المكاسب. وأن البيت أهم من الوظيفة، والأبناء أهم من المظاهر.

3- الدعوة إلى تطبيق أحكام الإسلام في الأسرة والقضاء والإعلام

الحلول الجزئية لن تعالج الأزمة، لأن المشكلة ناتجة عن نظام كامل يناقض الإسلام. ولا يمكن للأسرة أن تستقيم في ظل قوانين مستوردة وإعلام منحرف واقتصاد منفلت.

4- مقاومة المظاهر الفاسدة من مغالاة في المهور وشروط الزواج

هذه العادات لا يقرها الشرع، وهي سبب رئيسي في تأخر الزواج ووقوع المشاكل بعده.

إن ارتفاع الطلاق ليس مشكلة بين زوجين فحسب، بل هو نتيجة مسار اجتماعي واقتصادي وثقافي منحرف عن طريق الإسلام. الإعلام الفاسد، والاختلاط، وتشويه صورة الزوج، وتمجيد التمرد، كلها عوامل صنعت جيلاً لا يعرف معنى "الميثاق الغليظ". وما دامت الأسرة تُدار بقوانين وقيم لا علاقة لها بالإسلام، فإن الانهيار سيستمر.

أما العودة الصادقة إلى أحكام الله فهي وحدها القادرة على إعادة السكينة للبيوت، وبناء مجتمع صحيح، وتأسيس أجيال تسير على الفطرة، لا على ما يشتهيه الغرب والأنظمة والإعلام ومحتواه الهابط.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

محمود الليثي

"وشهِد شاهدٌ مِّن أَهلها"

القوانين غير قادَرة علىَ حماية النَساء من العنف

الخبر:

اعتبرت رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية راضية الجربي ان ترسانة القوانين التونسية على غرار نظيرتها الدولية لم تكن قادرة على حماية النساء خصوصا من العنف المسلط عليهم والهجرة القسرية. وأشارت الجربي في تصريح لموزاييك في 12 ديسمبر الجاري على هامش لقاء فكري لمنظمتها حول " حقوق النساء في تونس بين التشريع والواقع" الى تنامي الحملات المضادة لحقوق النساء على مواقع التواصل الاجتماعي منبهة الى ان بعض الدعوات الرجعية تسللت إلى أروقة البرلمان على غرار التفكير في تنقيح قانون النفقة. واعتبرت الجربي أنّ الدولة أصبحت تنصت إلى هذه الدعوات رغم أنها هي التي شرعت لهذه القوانين الحامية لحقوق المرأة ومطالبة بالعمل على تسهيل تطبيقها والتوعية بشأنها.

التعليق:

تشارك تونس كل سنة مع المجموعة الدولية في الحملة العالمية ذات الدعوة الأممية «16 يوما لمناهضة العنف القائم ضد المرأة» التي تنطلق يوم 25 نوفمبر وتتواصل إلى يوم ١٠ديسمبر الذي يمثل ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليطرح مرة أخرى ملف العنف ضد المرأة بمفارقته المعروفة التي تقوم على ثنائية المنظومة التشريعية المهمة المناصرة لحقوق النساء في تونس والصعوبات التي تواجهها على مستوى التطبيق باعتبار ارتفاع منسوب العنف المسلط ضد النساء بأشكاله المختلفة وتزايده من سنة إلى أخرى وفق آخر الأرقام المصرح بها.

و حال السيدة راضية الجربي يتساءل أنّه بالرغم التزام بلادنا بتكريس الحقوق الإنسانيّة للمرأة ونبذ كل أشكال العنف والتمييز ضدها،والذي يتجسد خاصة عبر سنها للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ، فما هو السبب الذي يجعل نسبة العنف المسلط على المرأة لم تتراجع بل زادت حدتها بالرّغم من دخول هذا القانون حيز التطبيق منذ قرابة ثماني سنوات و لم يمكّن المرأة من أن تتخلص من التعنيف الذي أصبح يمارس عليها بطرق مختلفة وبشعة لا تحترم ذاتها الإنسانية و لا مكانتها في المجتمع. إنّ المطلع البسيط على القانون عدد 58 الصادر عن وزارة المرأة لسنة 2017 يدرك منذ الوهلة الأولى أنّه يمثل الصيغة القانونية لتفعيل اتفاقية سيداو وما في هذه الاتفاقية من مفاهيم وأفكار تتعارض مع أحكام الإسلام تعارضا صريحا كتقنين المثلية ورفع القوامة وإلغاء المهر و منع تعدّد الزوجات والرّفع في سنّ الزّواج والمساواة في الميراث و غير ذلك.

فما دامت هذه القوانين تعبّر عن مفاهيم وأفكار مخالفة لأحكام الإسلام و منبثقة من نظام علماني يفصل الدين عن الحياة فإنّه لا شكّ تحمل في ثناياها فشلها لا محالة ، فلا خير مرجوّ منها و لا خير في هذا النظام ولا صلاح إلا بتغييره و استبدال أحكام الإسلام محلّه .

إنّ الإسلام أنزل المرأة منزلة رفيعة ولم يفرّق بينها وبين الرّجل في الخصائص الإنسانيّة وأعطاها من الحقوق، ما كرّمها به وصانها وحفظ لها حرّيتها وأحاط حقوقها بسياج متين من القرآن الكريم والسّنّة النبويّة المطهّرة ، وإنّ من أهمّ ما ستقوم به دولة الخلافة - التي نسأل الله أن يعجّل بقيامها - حفظ كرامة المرأة وأمنها وجعله ركيزة أساسيّة لسياسات الدّولة. وستعمل على نشر الوعي بأحكام الله داخل المجتمعات حتى تكون النظرة إلى المرأة ومعاملتها وفق ما جاءت به أحكام الإسلام كما ستوظّف أنظمتها السّياسيّة والتعليميّة والإعلاميّة وكلّ السّبل الأخرى المتاحة لها لتعزيز نظرة الاحترام للمرأة. وستحرّم أيّ شكل من أشكال العنف ضدّها في المنزل أو خارجه قال النّبيّ ﷺ: " لَا تضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ " (رواه أبو داود بإسناد صحيح) وستحظُر كلّ ما من شأنه إضفاء الطّابع الجنسيّ على المجتمع وتمنع جميع أشكال التعرّض للمرأة واستغلالها ولن تسمح للمرأة أيضا بممارسة أيّ عمل من شأنه أن يُستغلّ فيه جمالها أو جسدها أو يحطّ من كرامتها .

فحفظ كرامة المرأة هو من صميم أحكام النّظام الاجتماعيّ الإسلامي التي تنظم العلاقة بين الرّجل والمرأة فيتعاونان تعاونا مثمرا يحافظان فيه على سلامة المجتمع ويعيشان في بيئة عفيفة نقيّة ، وبهذا ينشأ مجتمع تتمكّن فيه النّساء من الدّراسة والعمل والسّفر في بيئة آمنة فيقلّ العنف وتنقص الجرائم الأخرى التي تمارس ضدّها .

بقلم أ.محمد زروق

من ذاكرة الثورة

الثورة ،حالة وعي:

ونحن نعيش على وقع الذكرى 15 لثورة 17 ديسمبر وكما نلاحظ ونلمس ،حزب التحرير كعادته وكما دأب يُحيي هذه الذكرى على طريقته الخاصة والتي تخالف الجميع.

بطبيعة الحال ،حزب التحرير ينظر لهذا الحدث ويحكم عليه من خلال نتائجه،فالناس عندما خرجت وشاركت في الثورة ،رفعت شعارا مهما"الشعب يريد إسقاط النظام"وهو شعار خرج من قلوب الناس و إيمانهم باعتبارهم مسلمين،فديننا، الإسلام العظيم يحثنا على العمل لتحقيق وتجسيد هذا العنوان...لكن وللأسف الشديد كانت الكلمة الأخيرة للإستعمار وعملائه وخدمه من حكام وسماسرة وانتهازيين ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات حيث ساهم الجميع في تبديل وجهة الثورة من فكرة "تغيير النظام" إلى مجرد "تغيير الأشخاص" وبهذا العمل نجح التحالف في مغالطة الناس وسرقة ثورتهم.وإمعانا في المغالطة وتثبيتا لنجاحهم في الإلتفاف ،حولوا ذكراها إلى مناسبة للرقص والفلكلور والغناء والميوعة مانعين الناس والأحزاب من كل نشاط سياسي وتعبير صادق ومحاسبة...

وأمام هذا الكم من الكيد بقي حزب التحرير ثابتا لا يتزحزح يرسم الخط المستقيم حذو الخطوط المعوجة كاشفا مكر الماكرين وكيد الكائدين وزيف المنافقين والإنتهازيين والعملاء ممن باعوا البلاد والعباد وأسلموا ثرواتها للإستعمار.

إحساس الناس اليوم بأن ثورتهم قد سرقت منهم وتسلقتها المتردية والنطيحة وقد أنتجت وضعا كارثيا أتعس مما كان عليه الحال قبل الثورة رغم رداءته،يعتبر دافعا قويا لمزيد بذل الجهد لتحقيق التغيير.التغيير ليس بالعودة إلى الوضعية السابقة والتي يتحسر عليها كثيرون وإنما بالقطع مع هذا وذاك دون رجعة وإقامة البديل الحضاري .همّ يؤرق كل الناس لما آل إليه الحال.

إحياء ذكرى الثورة ليس رقصا وطربا وإنما حالة وعي متدفقة تدفع للاستمرار فيها وطلبها لتحقيق التغيير الحقيقي

ما نلمسه اليوم عند الناس هي تلك الرغبة الجامحة لتحقيق التغيير،رغبة جاءت نتيجة تراكمات من الوعي السياسي مفادها أن هذه الطبقة السياسية القديمة والجديدة لم تأت لتعبر عن آمال وطموحات الشعب وإنما ترضية للإستعمار وضمان الجلوس على العرش.. أما نصيب الشعب فهو مزيد من التنكيل والتجويع والجباية.ولهذا بات الناس على يقين أن التغيير بات حتمية وتحقيقه لا يمر قطعا بالسفارات وإنما بجهود المخلصين من أبناء البلد وطاقاتهم الحية حتى يتم إرساء منظومة حكم تحقق سيادتها وسلطانها بعيدا عن أعين الاستعمار وأذرعه.

ثوابت عملية التغيير:

هناك ثلاث حقائق لا بد أن توضع في الحسبان حين التحدث عن التغيير وكيفيته:

الحقيقة الأولى:أن البشر لا يستقيم لهم حال إلا بتطبيق شرع الله عز وجل كونه الخالق المدبر وكون الناس آمنوا به ربا ومشرعا وأن الإعراض عن دينه سبب لكل شقاء وضنك،قال تعالى:(فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ) وأن أي ابتعاد عن شريعته عز وجل كما العلمانية والديمقراطية والرأسمالية هو في الحقيقة وبال وشقاء حذرنا الله عز وجل من الوقوع فيه،قال تعالى (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ).

الحقيقة الثانية:أن الله عز وجل مثلما فرض علينا الصلاة والصوم والزكاة والحج ،فرض علينا أيضا إقامة شرعه والعيش به في كل مناحي الحياة في الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع

والتعليم والقضاء والعلاقات الخارجية...قال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)

وكون العلمانية فصل للدين عن الحياة فالنهي جازم عن تطبيقها والاحتكام إليها والرضا بها والسكوت عنها وكل خضوع لها هو مجلبة لغضب الله وسخطه.

الحقيقة الثالثة:أن الاستعمار بتقسيمه للعالم الإسلامي إلى دويلات بعد الحرب العالمية الأولى وجعلها حدودا وزرائب باتفاقية سايكس بيكو أنهى فيها كل مظاهر القوة والعزة حينما كانت موحدة في دولة واحدة هي دولة الخلافة .هذه الدويلات الوطنية الضعيفة صارت تأتمر بأوامر الكافر المستعمر وها هي اليوم تشارك جميعها في حصار غزة وحماية يهود وجعلت للكافرين على المؤمنين سبيلا قال تعالى(ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا)..

التغيير أمانة ومسؤولية

لقد ضحَّت الأمة الإسلامية وتضحي أيَّما تضحيات من أجل نصرة هذا الدين، وقد اتخذت إجراء الحياة أو الموت في سبيل عودة الإسلام في العديد من بلاد المسلمين. والـمَشاهد في فلسطين والعراق والشام والجزائر وبورما وكشمير وفي موجة الثورات وفي غيرها من الأحداث المفصلية، يتبيّن استعداد الأمة لاتخاذ إجراء الحياة أو الموت في سبيل إظهار الإسلام وإعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى.

وإن حزب التحرير قد عرض مشروعه على الأمّة بجميع شرائحها وقدَّم التضحيات الجسام لتبليغ أمانة التغيير على أساس مبدأ الإسلام ولم يدخر جهدا في دعوة أبناء الأمة ورصّ صفوفها نحو مشروع الأمة السياسي، وقد اتخذ شبابه إجراء الحياة أو الموت لإيصال الإسلام إلى سدَّة الحكم كما شرد وسُجن وعُذب وقتل أعداد كبيرة من شباب الحزب في سبيل نشر هذه الدعوة لمشروع الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وهم مع جدِّهم وتضحياتهم وصبرهم أوشك هذا المشروع الوصول إلى نهايته بشهادة أهله، وحتى غير أهله

وواجبنا هو حسن الظن بالله واعتقاد العبد بفرج الله للأمة وتمكينها، مهما كان حالها ومهما وصلت إليه من ضعف وقهر وانحطاط؛ لأن هذا هو وعد الله، وبشرى رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا يتخلف، الثابت عندنا بصريح القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنه تنزيل من حكيم حميد، وبصريح السنة الصحيحة الثابتة عن المعصوم صلى الله عليه وسلم، كما نذكر أهل القوة والمنعة بأن المسؤولية تجاه دينهم وأمتهم شيء من الإيمان ودليل صادق عليه، لأن الدفاع عن بيضة الإسلام أمر واجب على عموم المسلمين.

قال تعالى:﴿إِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

أ.علي السعيدي

خذلان جديد: أهل غزة يموتون برداً
بعد أن تُركوا عامين تحت الإبادة!

النكبات على فلسطين المحتلة تتوالى، فمنذ أن هُدِمت دولة الخلافة التي قال حاكمها يوماً: "إن فلسطين أرض رواها أجدادي بدمائهم وإن هُدِمت دولة الخلافة يوماً فستأخذونها بلا ثمن"؛ التي حل مكانها الاحتلال البريطاني (ما يسمى بالانتداب) وحتى اللحظة وكيان يهود المحتل الذي أوجدته بريطانيا ويدعمه الغرب اليوم بكل ما يملك من مال وعتاد ومعارف وقوى وهو يقتل أهل الأرض المباركة، ينكل بالصغير قبل الكبير، ويتوعد الأسرى بالقتل والإعدام والعالم يتفرّج، يحاصر غزة منذ سنين طويلة، ويمعن فيها بالقصف الوحشي الذي فاق كل تصور، ارتقى فيه أكثر من سبعين ألفَ شهيد، والأمة الإسلامية بجيوشها وعلمائها تشاهد وترى كما يشاهد الأعمى، وتسمع صرخات النساء المكلومات كما يسمعها الأصمّ!

على مدى سنوات من الحصار وسنتين من القصف وقتل الأبناء والأزواج، صمدت خنساوات غزة، بلا أي نصير، وقدّمن البطولات بثبات منقطع النظير. ولا يزلن حتى اليوم يعانين بين أم شهيد وزوجة شهيد وأم لأطفال مبتوري الأطراف،أو مفقود تحت الأنقاض أو زوج أسير... وبعد مزاعم وقف الحرب، التي كانت حبراً على ورق، يستمر الوسطاء والحكام والمفاوضون في التآمر على غزة. لم يعد الأمر مجرد خذلان ولا تخاذل، بل إنه تآمر: يكملون الحصار ويمنعون مقومات الحياة الأساسية من دخول القطاع، ولا يبدون أي ردة فعل أمام المناشدات اليومية التي يطلقها أهل غزة رجالاً ونساءً وأطفالاً، فمع دخول فصل الشتاء تحوَّل القطاع حرفياً لبحيرة ضخمة، لكنها مليئة بأجساد مرتعشة وبقايا أكياس طحين يُفترض بها أن تحلّ محلّ سقفٍ لخيمةٍ يُقنع العالم نفسه أنها كافية لبثّ الدفء في الأجساد! بحيرةٌ مشوبة بدموع الأطفال الذين يرتقون للسماء من شدة البرد، ودموع الأمهات المكلومات والآباء الذين يبكون قهراً إذ لا يملكون حيلة ولا يهتدون سبيلاً لحماية أطفالهم من هذا البرد القاتل.

يا أمة قال نبيُّها ﷺ: «مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانَ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ»: إن أهل غزة في قلب بلاد المسلمين جائعون عطشى، بل يموتون من البرد، حيث ارتقى منهم حتى اليوم 14 نفساً مؤمنة من بينهم 6 أطفال جرَّاء البرد الشديد بسبب المنخفض الجوي والأمطار الغزيرة التي هطلت وأدَّت إلى انهيار نحو 15 منزلاً، في أحياء متفرقة من مدينة غزة، ولا تزال طواقم الدفاع المدني تتعامل مع مئات النداءات والاستغاثات. وقالت إن أكثر من 27,000 خيمة من خيام النازحين غمرتها المياه أو جرفتها السيول أو اقتلعتها الرياح الشديدة.

أهل غزة لسان حالهم؛ لم تنقذونا من شدة القصف فهل ستنقذوننا من الموت من شدة البرد؟ وإننا في القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير نطلق صرخة استغاثة لهذه الأمة التي لا تموت: "ألم يأن لكم أن تخلعوا ثوب الوهن وتنتفضوا وتعيدوها سيرتها الأولى؟ لقد بدأت غزة طريق العزة، فلِمَ قطعتم يديها وتوقفتم عن إكمال الطريق؟!"

إن هذه الاستغاثة لقوم مؤمنين، وإن شهداء غزة في رحمة الله، فلا تخذلوا غزة أكثر فتتجاوزكم رحمة الله إلى سواكم! ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾

القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

وكيل الجريدة : منصف المقدم رئيس التحرير:فتحي بن عمارة www.attahrir.info المقر الاجتماعي: 17 نهج باب الخضراء -تونس الهاتف :71345950 press@attahrir.info